الرياض

السبت ٢٧ ذي الحجة ١٤٢٨هـ( حسب الرؤية )- ٥ يناير ٢٠٠٨م - العدد ١٤٤٣٩

في الذكرى الثانية لبرنامج العمل العشري.. أمين منظمة المؤتمر الإسلامي لـ"الرياض:"

# مقترحات ودعم الملك عبدالله وراء تحقيق معظم إنجازات المنظمة ورفع مستوى الاستقرار والنمو لكثير من البلدان الإسلامية المضطربة

جدة - حسين القحطاني:

تحلّ الذكرى الثانية لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي تم اعتماده في مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الذي انعقد في مكة المكرمة خلال عام ٢٠٠٥م مبادرة تاريخية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ويعتبر برنامج العمل العشري مخطط متكامل يتناول جميع المجالات التي تشغل بال العالم الإسلامي والتي تقتضي من الأمة الإسلامية القيام بعمل جماعي مشترك لبحث وتدارس القضايا التي تواجه الأمة الإسلامية خلال القرن الحادي والعشرين في المجالات السياسية والإعلامية والاقتصادية والتربوية والعلمية والتكنولوجية والفكر الإسلامي والشؤون الاجتماعية والثقافية.

الرياض التقت الامين العام للمنظة احسان الدين اغلي لمعرفة اخر التطورات في الخطة العشرية قبل قمة داكار المرتقبة في مارس القادم حيث اكد ان الجهود الكبيرة التي قادها خادم الحرمين الشريفين لتحقيق السلام والاستقرار في الدول الأعضاء شكلت إحدى الدعائم الرئيسية لعمل المنظمة وذلك اتساقا مع أهداف البرنامج العشري الذي أكد على ضرورة تعزيز دور المنظمة لمنع نشوب النزاعات وفي بناء الثقة وحفظ السلم وتصفية النزاعات في الدول الأعضاء، وقد ساهم ذلك في تعيين ممثلين خاصين للمنظمة لكل من العراق والصومال والفلبين وجامو وكشمير وغيرها في اضطلاع المنظمة بدور إيجابي في تسوية النزاعات وخاصة في الفلبين حيث تم عقد الاجتماع الثلاثي لتنفيذ اتفاقية السلام لعام ١٩٩٦في جدة في شهر نوفمبر

.2007واضاف اغلي ان أكبر تحدٍ للمنظمة في مجال السلم والأمن ومتابعة تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق حيث عملت على تعزيز الحوار الوطني والمصالحة ووقف العنف الطائفي حيث شاركت في اجتماعات دول الجوار للعراق في كل من بغداد وشرم الشيخ واستانبول وأنشأت المنظمة فريق اتصال خاص بالعراق عقد أول اجتماع له في سبتمبر ٢٠٠٧على هامش أعمال الدورة ٦٢للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأكملت المنظمة ترتيبات فتح مكتبها في بغداد، وتعمل على بلورة مبادرتها لدعم الحوار الوطني ونبذ العنف الطائفي استنادا إلى وثيقة مكة المكرمة في ٢٠أكتوبر ٢٠٠٦، وستواصل البحث عن سبل لمساعدة العراق على تجاوز التحديات الماثلة.

واستمرت المنظمة في الاضطلاع بمسؤولياتها في متابعة مناطق التوتر الأخرى في العالم الإسلامي حيث أكدت دعمها لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، كما نشطت في متابعة تطورات الأزمة في إقليم دارفور في السودان من خلال مشاركتها في المؤتمر الدولي حول دارفور في باريس في يوليو ٢٠٠٧إلى جانب المشاركة في جولة التفاوض الأخيرة في سرت بالجماهيرية الليبية في أكتوبر ٢٠٠٧، وتواصل في هذا الصدد الاتصالات مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن العملية المختلطة لحفظ السلام في دارفور، كما أوفدت وفدا مشتركا مع البنك الإسلامي للتنمية

إلى إقليم دارفور في السودان، وتواصل مشاوراتها لعقد مؤتمر دولي لتنمية إقليم دارفور بالتنسيق مع حكومة السودان والبنك الإسلامي للتنمية.

وفيما يخص مواجهة المنظمة لما يسمى بالاسلاموفبيا أوضح اوغلي ان الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي جعلت من محاربة ظاهرة الإسلاموفوبيا والتمييز وعدم التسامح ضد المسلمين والإساءة للإسلام، ولاسيما بعد قمة مكة، إحدى أهم الأولويات فقد اعتبر قادة الدول الأعضاء في قمة مكة ظاهرة الإسلاموفوبيا والمنحى المتصاعد للتمثيل الخاطئ للإسلام في الغرب، ولاسيما عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول في الولايات المتحدة وبعض العمليات الإرهابية التي استهدفت بعض البلدان الأوروبية، تحديا من أكبر التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية كما ان إنشاء مرصد في الأمانة العامة لرصد أعمال الإسلاموفوبيا وإصدار تقارير بشأنها من أهم ما اتخذ في هذا الصدد من إجراءات. وقد استهل هذا المرصد عمله بإنشاء شبكة وتنظيم اجتماعات مع علماء مرموقين ومع منظمات غير حكومية إسلامية تعمل في مجال محاربة الإسلاموفوبيا.

وعلى صعيد الاقتصادي والنهوض بالدول الاسلامية الفقيرة اكد ن الدعم الكبير والمتابعة من قبل خادم الحرمين الشريفين لكل ما تم اقرارة في الخطة العشرية ساهم في اعتماد الخطة لرفع التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ١٤٪ سنة ٢٠٠٥إلى نسبة ٢٠٪ بحلول ٢٠١٥م. وقد شرعت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) في مباحثات مع الدول الأعضاء بالمنظمة لزيادة نسبة التجارة البينية توجت باعتماد وثيقة قواعد الأصول للاتفاق الإطار حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي ولنظام التعريفات التفضيلية ولعل إطلاق صندوق القضاء على الفقر كأحد اهم الإنجازات على مستوى التكافل الاسلامي والذي استهدف له مبلغ ١٠مليارات دولار بصيغة الوقف الذي يستعمل ريعه في تمويل المشاريع وقد تم تحصيل مبلغ اكثر من ٢مليار دولار حتى الآن. وسيبدأ الصندوق في العمل مع بداية ٢٠٠٨م. مشيداً بالدعم السخي الذي قامت به المملكة ومساهمتها بما قيمته مليار دولاراعطى حافزا قوياً للدول الاخرى للمساهمة، كما ان تأسيس البنك الإسلامي للتنمية وهو جهاز متخصص تابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي الهيئة الدولية لتمويل التجارة برأس مال قدره ثلاثة مليارات دولار وهذه الهيئة أتت بمبادرة لخادم الحرمين كان لها اكبر الاثر في دعم المشاريع في الدول الاسلامية الفقيرة.

واشار اوغلي الى قيام المنظمة خلال العام المنصرف ومن خلال صندوق التضامن الإسلامي بتمويل برنامج إنمائي إنساني وتعليمي لدعم المجتمع الصومالي المتضرر من الحروب الأهلية وساهمت في إزالة العزلة المفروضة على شعب قبرص الشمالية بدعم مالي لمشروع وطني لحفظ التراث التاريخي الخاص بالمركز الوطني للأبحاث وساهم الصندوق كذلك مع البنك الإسلامي للتنمية في تمويل برنامج مشترك في جامو وكشمير لتقديم مساعدة مالية لتمويل إعادة بناء مبنى تعليمي تهدم إثر الزلازل التي أصابت باكستان. وساهم الصندوق مع شركة الفنار البحري التركية في إنشاء قرية مكونة من ١٠٠بيت باسم منظمة المؤتمر الإسلامي في جمهورية اندونيسيا.

وعن اهم مواضيع الاجندة التي ستطرح على قمة داكار المرتقبة قال اوغلي ان تعديل مشروع ميثاق المنظمة بما يتناسب مع الفترة المقبلة هو واحد من ابرز النقاط التي سيتم عرضها على قادة العلم الاسلامي حيث قامت المنظمة بتكوين فريق الخبراء الحكومي مفتوح العضوية التابع بعقد عدة اجتماعات في العام الماضي لمراجعة ميثاق المنظمة وإعداد مشروع ميثاق جديد للمنظمة. وقد تمكن الفريق الحكومي في هذه الاجتماعات من إحراز تقدم هام على أن يلتقي مجدداً في يناير للانتهاء من إعداد مشروع الميثاق قبل عرضه على القمة الإسلامية القادمة في دكار. بالإضافة الى ستعراض ماتم انجازه من تعديل ميثاق مجمع الفقه الإسلامي تلبية دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في القمة الإسلامية العاشرة في بتراجايا بماليزيا، بحيث تمت مراجعة الميثاق القديم وأدخلت عليه عدة تعديلات تتماشى مع التطورات التي عرفها العالم الإسلامي في الفترة الأخيرة ولاسيما فيما يتعلق بقضايا المسلمين الفقهية حيث أصبحت التسمية الجديدة للمجمع "مجمع الفقه

الإسلامي الدولي" كما تم انتخاب معالي الشيخ صالح بن حميد رئيسا جديدا لمكتب المجمع وتشكيل هيئة مكتب جديدة تمثل المجموعات الثلاث في منظمة المؤتمر الإسلامي.

واختتم الامين العام للمنظمة تصريحه للرياض ان واقع الانجازات التي استطاعات ان تحققها المنظمة لم تأت من فراغ فما اولاه خادم الحرمين من دعم ومتابعة دائمة خاصة لما نتج عن قمة مكه الشهيرة انعكس فعليا على النهوض بهذه المنظمة بشكل متسارع كما ان الدعم المالي لها من المملكة اعطاها قدرة كبيرة على تنفيذ برامجها بالشكل المطلوب متمنيا لقمة داكار ان تحقق النجاح للأمة الاسلامية وتواصل مابدأته قمة مكة.